A

هيئـــــة الدستـــــــور الغـذائـــــي

منظمة الأغذية والزراعة للأمـم المتحدة

منظمـة الصحـــــة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00153 ROME Tel: 39 06 57051 www.codexalimentarius.net Email: codex@fao.org Facsimile: 39 06 5705 4593

البند 5(ب) من جدول الأعمال

CX/EXEC 09/63/7

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي

الدورة الثالثة والستون

المقرّ الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، 8-11 ديسمبر/كانون الأول 2009

تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2008-2013

تقييم قدرات أمانة الدستور الغذائي

الخلفيّة

1- ذكّرت هيئة الدستور الغذائي في دورتها الثانية والثلاثين بأنّ التقييم كان قد أُدرج ضمن الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 في إطار *النشاط 3-7 إجراء تقييم لقدرات أمانة الدستور الغذائي على أداء وظائفها بفعالية*، وأنّ هذه المهمّة قد أوكلت إلى استشاري مستقلّ قام بدراسة ردود الأعضاء على الاستبيان، بالإضافة إلى آراء كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وأمانة الدستور الغذائي في سياق هذه العملية. ودرست الهيئة تقرير التقييم والتوصيات الصادرة عنه والواردة في الوثيقة ALINORM 09/32/9B Part II[1]. وأشارت الهيئة إلى أنّ اللجنة التنفيذية أيّدت بشكل عام التوصيات وتوقفت بشكل خاص عند التوصيتين 5 و11. وفي ما يلي عرض لمناقشات الهيئة والاستنتاجات التي توصلت إليها بخصوص التوصيتين.

[1] (انظر ftp://ftp.fao.org/codex/CAC/CAC32/al329Bbe.pdf للغة الانجليزية وftp://ftp.fao.org/codex/CAC/CAC32/al329Bbf.pdf للغة الفرنسية وftp://ftp.fao.org/codex/CAC/CAC32/al329Bbs.pdf للغة الإسبانية و ftp://ftp.fao.org/codex/CAC/CAC32/al329Bba.pdf للغة العربية)

التوصية 5

2– أحاطت الهيئة علماً بوجود بعض التساؤلات بخصوص العلاقة بين التوصية 3 المتعلقة بميزانية الدستور الغذائي والتوصية 5 المتعلقة بالاستقلالية النسبية للدستور الغذائي ولا سيما معرفة ما إذا كان بالإمكان نقل الأموال المتبقية من فترة مالية إلى أخرى وإمكانية تخصيص اشتراكات مقررة منفصلة لميزانية الدستور الغذائي، تضاف إلى الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

3– وأبلغ ممثل منظمة الأغذية والزراعة الهيئة بأنه تعذّر ترحيل الأموال من فترة مالية إلى أخرى، على اعتبار أنّ الأموال المتبقية في نهاية الفترة المالية قد أعيدت إلى الدول الأعضاء طبقاً لما نصت عليه اللائحة المالية للمنظمة؛ وأنه قد أعدّت ميزانية جديدة لكل فترة مالية. ويسري هذا على جميع برامج المنظمة. وأفاد ممثل المنظمة أيضاً أنّ خطة العمل الفورية التي وافق عليها مؤتمر المنظمة في دورته الخاصة التي عُقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2008 تضمّنت، رداً على التقييم الخارجي المستقل للمنظمة، إجراء استعراض للأجهزة الدستورية في المنظمة وللمنظمات الدولية التي أنشئت بمقتضى المادة 14 بما يتيح لها قدراً أكبر من الاستقلالية المالية والتشغيلية من دون أن يؤثر ذلك على وضعها القانوني باعتبارها أجهزة تابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وسيجري النظر في إمكانية إجراء تقييم منفصل لاشتراكات الدول الأعضاء أو المساهمات الطوعية في هذه الأجهزة الدستورية. وأشار أيضاً إلى أنّ هذه المسائل المعقّدة لا تزال موضع مناقشة وسيجري بحثها خلال مؤتمر المنظمة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

4– وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى ردّ إدارة المنظمة على التوصية 5 وأبلغ الهيئة بأنّ مجموعة من الإدارة العليا قد عقدت اجتماعات دورية لها بمشاركة المديرَين العامَين المساعدَين في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لبحث القضايا الاستراتيجية التي تعني الدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة في المنظمتين وتُعتبر هذه خطوة هامة لتحسين طريقة عمل برنامج الدستور الغذائي. واعتبر أيضاً ممثل المنظمة أنّه بالإمكان تحسين مكانة الدستور الغذائي داخل منظمة الصحة العالمية بجعلها بنداً منفصلاً في الميزانية المخصصة للأنشطة في مجال سلامة الأغذية.

التوصية 11

5– شدد العديد من الوفود على التقدم الملحوظ الذي سجّل على صعيد وضع مواصفات الدستور الغذائي بفضل عقد دورات سنوية واعتبرت تلك الوفود أنّه يتعيّن على الهيئة أن تواصل عقد اجتماعاتها سنوياً. وأبرزت بعض الوفود أسباباً محددة تحول دون عقد دورات سنوية وينبغي وضعها في الحسبان: اتسم وجود مواصفات للدستور الغذائي خاصة

بسلامة الأغذية في التوقيت اللازم بأهمية قصوى لاستخدامها على المستوى الوطني، وذلك نظراً إلى عدم كفاية الموارد المخصصة لتقدير المخاطر في العديد من البلدان النامية؛ وتكتسي المشاركة في الهيئة بأهمية على صعيد بناء القدرات بالنسبة إلى بعض البلدان؛ وقد يتعيّن أن تكون مدة الدورات التي تُعقد كل سنتين أطول لكي تحيط بمختلف بنود العمل، الأمر الذي قد تنجم عنه بعض الصعوبات العملية؛ والجهود الكبرى التي تبذلها الحكومات لإجراء التحضيرات اللازمة للاجتماعات السنوية ولكي تشارك فيها.

6- وأبدى وفد من الوفود قلقه إزاء اقتراح "تنشيط" اللجنة التنفيذية، مشيراً إلى أنها تؤدي وظائف هامة بالفعل وينبغي أن تحافظ على دورها الاستشاري تجاه الهيئة لكن من دون أن تصدر عنها قرارات هي من نطاق اختصاص الهيئة.

7- وذكّر الرئيس بأنّ اللجنة التنفيذية قد بحثت في إمكانية إجراء تحليل لكفاءة عقد اجتماعات سنوية مقارنة بالاجتماعات التي تُعقد كل سنتين. لكن نظراً إلى عدم كفاية الدعم لعقد الاجتماعات كل سنتين، خلُصت الهيئة إلى أنه لا حاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسة.

<u>التوصيات الأخرى</u>

8- أشارت بعض الوفود إلى أنها تؤيّد الغاية العامة المنشودة من هذه التوصيات؛ لكن بما أنّ هذه المسائل المعقدة تعني منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء، فهي تحتاج إلى مزيد من الدرس على المستوى الوطني. واقترحت هذه الوفود أن تدرس اللجنة التنفيذية التوصيات مجدداً بالتفصيل على اعتبار أنه لن يكون من الممكن اتخاذ قرارات نهائية في الدورة الحالية. واقترحت إحدى الوفود أنه يتعيّن على اللجنة التنفيذية إعداد توصيات محددة لتنفيذ التقييم.

9- وأحاطت الهيئة علماً بطلب إيضاح ما هو المقصود في التوصية 7 بعبارة "دور استباقي أكثر" لأمانة الدستور الغذائي والإشارة إلى "طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية".

10- واقترح الرئيس أن يكون النقاش محدوداً في الدورة الحالية بسبب ضيق الوقت وأن تُحال دراسة جميع التوصيات الأخرى إلى الدورة المقبلة للجنة التنفيذية.

11– ورأت بعض الوفود أنه من غير المناسب أن تتخذ اللجنة التنفيذية في هذه المرحلة قراراً بشأن التوصيات على اعتبار أنّ الهيئة هي المسؤولة عن التقييم بما لا يقبل الشكّ وأنّه يتعيّن إفساح المجال لجميع الأعضاء لإبداء رأيهم بهذا الخصوص.

12– واتفقت الهيئة على عدم اتخاذ أي قرار في هذه المرحلة وعلى أنّ جميع التوصيات، باستثناء التوصية 11، سوف تُحال لمزيد من الدرس إلى الدورة الثالثة والستين للجنة التنفيذية وإلى الدورة الثالثة والثلاثين للهيئة (الفقرات 139–156 من الوثيقة ALINORM 09/32/REP).

توصيات ستنظر فيها اللجنة التنفيذية

إنّ اللجنة التنفيذية مدعوّة إلى دراسة التوصيات من 1 إلى 10 من التقييم بناء على ما اتفقت عليه الهيئة. وتسهيلاً للبحث، ترد في ما يلي جميع توصيات التقييم.

جدول موجز بالتوصيات

الرقم	موجّهة إلى	التوصية
1-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الاتفاق على موازنة مساهمتيهما في ميزانية الدستور الغذائي.
2-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تخصيص موارد كافية (من الموظفين ومن غير الموظفين) للميزانية المشتركة للدستور الغذائي من أجل إنشاء أمانة وضمان استمراريتها ولكي تكون قادرة على دعم أنشطة الدستور الغذائي الجاري تنفيذها، ولإجراء التحسينات اللازمة في سياق العملية، وإعطاء توجيهات استراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، والتواصل مع الدول الأعضاء والجمهور العريض، بما في ذلك المبادرات لبناء القدرات التي تستهدف نقاط المراقبة الحرجة وإيجاد طرق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن وضع المواصفات.
3-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي للمنظمتين الاتفاق في الوقت المناسب على ميزانية الدستور الغذائي للفترة المالية وأن تسمحا لأمانة الدستور الغذائي باستخدام حساب ادخار لترحيل الأموال من فترة مالية إلى أخرى إذا كان الرصيد إيجابياً في نهاية الفترة المالية.
4-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي أن تعمل المنظمتان على تحسين اتصالاتهما بشأن الصندوق الاستئماني الخاص بالدستور الغذائي، لا سيما في ما يتعلّق بالمسؤوليات الخاصة بإدارة الصندوق الاستئماني المذكور.
5-	منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية	ينبغي أن تباشر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إجراء تقييم مشترك لعلاقتهما ببعضهما البعض في ما يتعلّق بدعم الدستور الغذائي ولكيفية تفاعل كل منهما مع الدستور الغذائي لتحسين كفاءة الأمانة وتعزيز استقلاليتها الذاتية النسبية حيثما أمكن ذلك.
6-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي أن تعمل أمانة الدستور الغذائي على تحسين العمل اليومي للدستور الغذائي تحديداً من خلال: • إدارة حازمة أكثر لتدفق العمل • توافر وثائق العمل في التوقيت المطلوب • وضع الصياغة النهائية للنصوص المعتمدة في التوقيت المطلوب، بما في ذلك تحميلها على الموقع الإلكتروني • حسن التخطيط للمطبوعات • إبرام رسائل اتفاق في التوقيت المطلوب • تحسين المهارات اللغوية
7-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي أن تضطلع أمانة الدستور الغذائي بدور استباقي أكثر في عملية وضع المواصفات والتوجه الاستراتيجي لهيئة الدستور الغذائي، وأن تستكشف طرائق جديدة لإجراء المفاوضات الدولية بشأن المواصفات الغذائية.
8-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تحسن من اتصالاتها مع الحكومات المضيفة والدول الأعضاء، من خلال جهات الاتصال القطرية للدستور الغذائي ومع عامة الجمهور وأن تستكشف طرائق جديدة للتواصل.
9-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعيد النظر بصورة جذرية في الموقع الإلكتروني للدستور الغذائي على شبكة الإنترنت وأن تعيد تصميمه للمساهمة في إجراء اتصالات استباقية أكثر مع الأعضاء والمنظمات التي لها صفة مراقب ومع عامة الجمهور.
10-	أمانة الدستور الغذائي	ينبغي لأمانة الدستور الغذائي أن تعمل بقدر أكبر على دمج تكنولوجيا المعلومات في عملها اليومي للأمانة.
11-	هيئة الدستور الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، أمانة الدستور الغذائي	ينبغي مجدداً عقد اجتماعات هيئة الدستور الغذائي مرة كل سنتين وإعادة تنشيط اللجنة التنفيذية للهيئة.

* كمرجع فقط.